

لمحة منهجية

أحد الأهداف الرئيسية للبحث الوطني حول التشغيل هو توفير مؤشرات حول مستوى وخصائص التشغيل والنشاط والبطالة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

يشمل البحث الوطني حول التشغيل 90.000 أسرة موزعة ما بين 60.000 أسرة بالوسط الحضري و30.000 أسرة بالوسط القروي، تمثل مختلف الشرائح الاجتماعية وجهات المملكة. كما يتم تجميع المعطيات على امتداد السنة، وذلك قصد أخذ التقلبات الموسمية التي تؤثر على سوق العمل.

وفيما يلي المفاهيم الأساسية والمؤشرات المستعملة:

السكانة النشيطة: تتكون من جميع الأشخاص من كلا الجنسين، والذين يشكلون اليد العاملة المتوفرة لإنتاج السلع والخدمات. تضم من جهة، كل الأشخاص الذين يتوفرون على شغل أو النشيطين المشتغلين، ومن جهة أخرى، الأشخاص الذين هم في حالة بطالة.

النشيطون المشتغلون: السكانة النشيطة المشتغلة تضم جميع الأشخاص البالغين من العمر 7 سنوات فما فوق والذين يساهمون في إنتاج السلع والخدمات، ولو لمدة ساعة واحدة، خلال فترة مرجعية وجيزة ومحددة وكل الأشخاص الذين يتوفرون على شغل وتغيّبوا عنه لسبب عارض. يتعلق الأمر هنا بتصور واسع يشمل كل أنواع الشغل بما في ذلك الشغل الظرفي أو الشغل لفترة محدودة وكل أنواع التشغيل غير المنتظم.

العاطلون: تتكون السكانة النشيطة العاطلة من كل الأشخاص البالغين من العمر 15 سنة فما فوق ولا يتوفرون على نشاط مهني وهم بصدد البحث عن شغل

السكانة غير النشيطة: يعتبر غير نشيط كل شخص ليس بنشيط مشتغل ولا بعاطل. وتضم السكانة غير النشيطة التلاميذ والطلبة وربات البيوت والمتقاعدين والمالكين والمعاقين والمرضى والمسنين وغير النشيطين الآخرين.

السكان النشيطون في حالة شغل ناقص: تتكون هذه الفئة من السكان:

❖ النشيطين المشتغلين، البالغين من العمر 15 سنة فما فوق، الراغبين في القيام بعدد أكبر من ساعات العمل والمستعدين لذلك والذين عملوا خلال أسبوع المرجع لمدة تقل عن 42 ساعة،

❖ النشيطين المشتغلين البالغين من العمر 15 سنة فما فوق والذين عملوا خلال أسبوع المرجع أكثر من العتبة المشار إليها أعلاه والذين هم بصدد البحث عن شغل آخر لتغيير شغلهم الحالي لأحد السببين (عدم ملائمة شغلهم للمؤهلات وللتكوين الذي يتوفرون عليه وعدم القناعة بالمدخول الذي يجنونه من عملهم).

معدل النشاط: معدل النشاط من أهم مؤشرات مستوى النشاط ويدل على نسبة الأشخاص الذين يساهمون أو يبحثون من أجل المساهمة في إنتاج السلع والخدمات ضمن ساكنة معينة. ويقاس معدل النشاط لدى السكانة البالغة من العمر 15 سنة فما فوق كالتالي:

[(السكانة النشيطة البالغة من العمر 15 سنة فما فوق) / (مجموع السكانة البالغة 15 سنة فما فوق)] * 100

معدل الشغل: يعبر عن نسبة الساكنة المشتغلة ضمن ساكنة معينة.

[[الساكنة النشيطة المشتغلة البالغة من العمر 15 سنة فما فوق]] / (مجموع الساكنة البالغة 15 سنة فما فوق) * 100

معدل البطالة: يمكن هذا المعدل من إبراز مستوى الاختلال بين عرض وطلب الشغل. ويحدد نسبة الساكنة التي لا تتوفر على شغل وتبحث عنه بشكل فعال أو غير فعال، ضمن الساكنة النشيطة البالغة من العمر 15 سنة فما فوق. ويقاس هذا المعدل كالتالي:

[[الساكنة النشيطة العاطلة]] / (مجموع الساكنة النشيطة البالغة 15 سنة فما فوق) * 100

معدل الشغل الناقص: يمكن هذا المعدل من الإحاطة بأهمية المظاهر الأساسية لسوء استخدام اليد العاملة المشتغلة، ويحدد نسبة النشيطين المشتغلين في حالة شغل ناقص ضمن السكان النشيطين المشتغلين البالغين من العمر 15 سنة فما فوق.

[[الساكنة النشيطة المشتغلة في حالة شغل ناقص]] / (مجموع الساكنة النشيطة المشتغلة البالغة 15 سنة فما فوق) * 100

الساكنة النشيطة

وصل العدد الإجمالي للسكان النشيطين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة وما فوق بجهة كلميم واد نون سنة 2023 حوالي 138 ألف نسمة (منهم 96 ألف بالوسط الحضري)، مسجلا ارتفاعا سنويا بنسبة 0,72% مقارنة بسنة 2022. ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى تزايد عدد السكان النشيطين بالوسط القروي بنسبة 4,87%، فيما سجل عدد السكان النشيطين بالوسط الحضري ترجعا أقل أهمية (1,04%) مقارنة بالسنة السابقة. وهكذا، ظل معدل النشاط بجهة كلميم واد نون مستقرا بين سنتي 2022 و2023 (40,5%)، ولا يزال منخفضا مقارنة بالمعدل المسجل على المستوى الوطني (43,6%).

وبحسب وسط الإقامة، بلغ معدل النشاط المسجل في المدن 40% عام 2023، مسجلا انخفاضا قدره 1.1 نقطة مقارنة بالعام الماضي. من ناحية أخرى، سجل معدل النشاط في المناطق القروية نموا ملحوظا، حيث انتقل من 39% عام 2022 إلى 41.5% عام 2023.

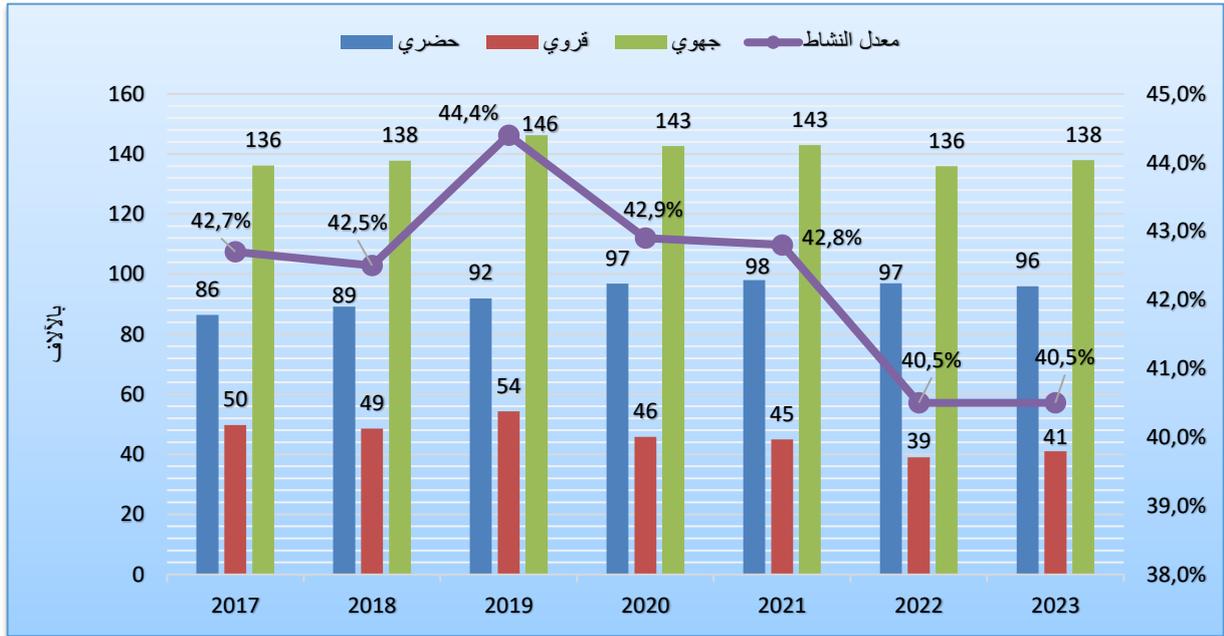
توضح دراسة معدل النشاط حسب الجنس أن 17.1% من النساء نشيطات سنة 2023، مقارنة بـ 16.6% سنة 2022. في المقابل، يلاحظ أن مشاركة الرجال في سوق الشغل تبقى مهمة حيث وصل معدل النشاط بين الرجال 65.9% سنة 2023 و66.6% سنة 2022.

يظهر تحليل معطيات معدل النشاط حسب الفئات العمرية على مستوى الجهة عام 2023، أن أعلى معدل نشاط سجل في فئة الأشخاص الذين ينتمون إلى الفئة العمرية 25-34 عاما، أي بنسبة 57.1% (58% عام 2022)، يليهم من تتراوح أعمارهم بين 35 و44 عاما (53.5%). وسجلت الفئتان الأكبر سنا (45 سنة فأكثر) وفئة الشباب البالغ (15-24 سنة) معدلات نشاط بلغت 36.5% و20% على التوالي في عام 2023.

الحاصلون على الشواهد هم الأكثر نشاطا على مستوى الجهة. إذ أنه يرتفع معدل النشاط من بين حاملي الدبلوم إلى 46.9% عام 2023، فيما تمثل نسبة النشيطين من بين غير الحاصلين على الشواهد 33.6% عام 2023 مقارنة بـ 35% عام 2022.

علماً أن غير الحاصلين على أي شهادة ينشطون في المناطق القروية (37.9% مقابل 31.1% في المناطق الحضرية). ويمثل الحاصلون على الدبلوم هذه السنة معدلات نشاط أقل في المدن، أي 46.9% مقابل 47.1% في القرى عام 2023.

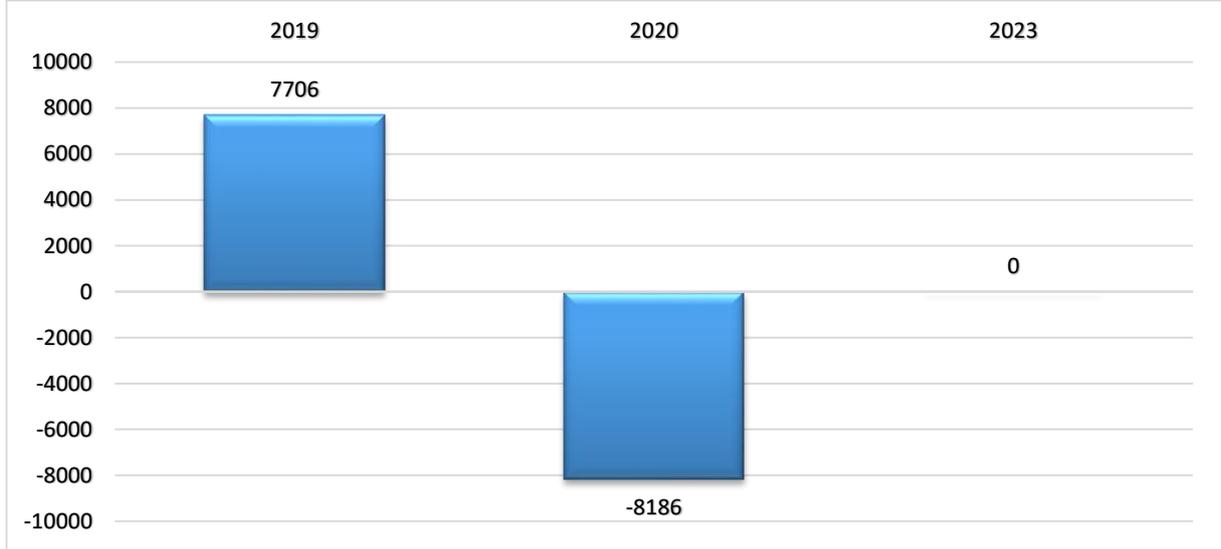
المبيان 1: تطور السكان النشيطين البالغين من العمر 15 سنة فأكثر حسب وسط الإقامة ومعدل النشاط (%) بين 2017 و2023



النشيطون المشتغلون

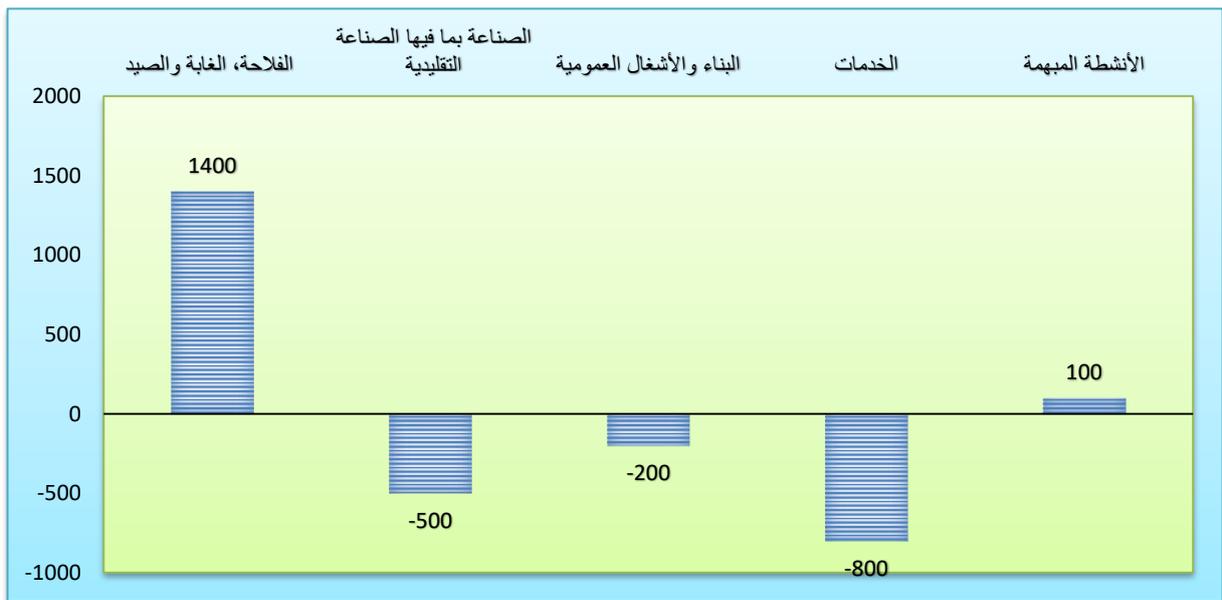
تميزت وضعية سوق الشغل سنة 2023 باستقرار عدد السكان النشيطين المشتغلين بالجهة مقارنة بعام 2022 (106.000 عامل مشتغل).

المبيان 2: خلق مناصب الشغل خلال 2019 و2020 و2023



تمكن الاقتصاد الجهوي سنة 2019 من خلق 7706 منصب شغل صافي مقارنة بسنة 2018. غير أنه سنة 2020 عرفت فقدان 8186 منصب شغل صافي مقارنة بعام 2019، وذلك نتيجة تداعيات أزمة كوفيد-19. لكن بحلول سنة 2023 استقرت وضعية سوق الشغل بالجهة، حيث أن الاقتصاد الجهوي خلال هذه السنة لم يتمكن من خلق أي منصب شغل صافي مقارنة بسنة 2022.

المبيان 3: خلق مناصب الشغل حسب قطاعات النشاط الرئيسية بين سنتي 2022 و2023



بالنظر إلى المبيان 3 أعلاه نشاهد أن جميع القطاعات فقدت مناصب شغل باستثناء الفلاحة والغابات والصيد والأنشطة المبهمة بين سنتي 2022 و2023. وكان قطاع الخدمات هو الأكثر تضرراً، أي فقدان 800 منصب، يليه قطاع الصناعة (بما في ذلك الصناعة التقليدية) الذي سجل 500 منصب مفقود. وأخيراً البناء والأشغال العمومية الذي فقد 200 منصب. ومع ذلك، خلق قطاع الفلاحة والغابات والصيد 1400 منصب بين عامي 2022 و2023.

وبلغ معدل الشغل على الصعيد الجهوي 31,2% (38% وطنياً) سنة 2023، مسجلاً تراجعاً بـ 0,3 نقطة مقارنة بعام 2022. بالإضافة إلى ذلك، انخفض معدل الشغل المسجل بين الرجال، حيث انخفض من 56.7% عام 2022 إلى 55.7% عام 2023. ويعود هذا الفارق إلى التراجع الملحوظ في معدل الشغل في المناطق الحضرية، حيث بلغ معدل الشغل عند الرجال 53.8% في 2023 مقابل 55.4% في العام الماضي. من جهة أخرى، ارتفع معدل شغل الإناث بمقدار 0,4 نقطة بين سنتي 2022 و2023، ويرجع ذلك أساساً إلى تزايد معدل شغل الإناث في المناطق القروية (11,2% في عام 2022 إلى 12,4% في عام 2023).

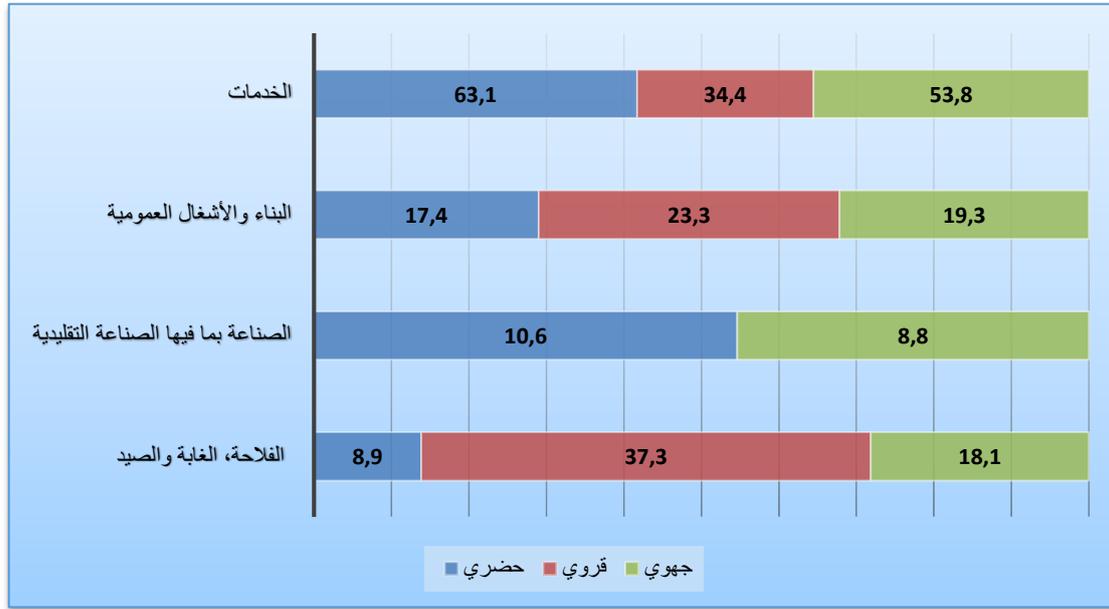
بالنسبة لعام 2023، يظهر توزيع السكان النشيطين المشتغلين حسب قطاع النشاط الملاحظات التالية:

- 53.8% من المشتغلين يمارسون نشاطهم في قطاع الخدمات (54.6% عام 2022)
- 19.3% في قطاع البناء والأشغال العمومية (19.5% عام 2022)
- 18.1% في قطاع الفلاحة والغابات والصيد (16.7% في 2022)
- 8.8% في القطاع الصناعي بما في ذلك الصناعة التقليدية (9.3% في 2022)

وفي الوسط القروي، يمارس 34.4% من المشتغلين أنشطتهم في قطاع الخدمات عام 2023، مقارنة بـ 37.6% عام 2022. وهكذا تتناقص حصة قطاع الخدمات من الحجم الإجمالي للشغل بالمناطق القروية على حساب حصة الشغل بقطاع البناء والأشغال العمومية (ارتفع من 22.4% عام 2022 إلى 23.3% عام 2023)، وقطاع الفلاحة والغابات والصيد (34.3% عام 2022 و37.3% عام 2023).

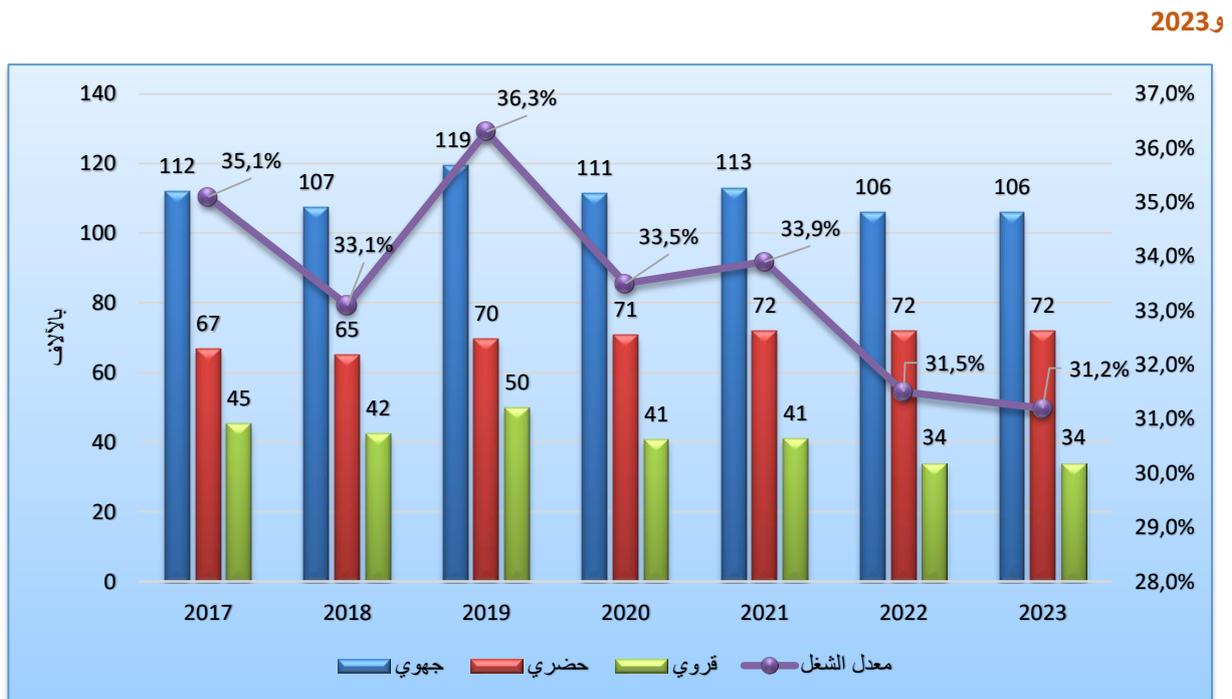
من جهة أخرى، تميز الوسط الحضري بحضور قوي لقطاع الخدمات، حيث يمثل هذا الأخير ما يقارب ثلثي المشتغلين (63.1%)، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية (17.4% سنة 2023 مقابل 18.1% سنة 2022)، ثم الصناعة بما في ذلك الصناعة التقليدية (10.6% سنة 2023 مقابل 10.9% سنة 2022)، وأخيراً الفلاحة والغابات والصيد بحصة 8.9% سنة 2023 مقابل 8.5% سنة 2022.

المبيان 4: توزيع المشتغلين بالجهة حسب قطاع النشاط الاقتصادي وسط الإقامة عام 2023 (بالنسبة المئوية)



علاوة على ذلك، تبين دراسة بنية السكان النشيطين المشتغلين حسب الحالة في المهنة هيمنة المستأجرين على مستوى الجهة، ويمثل المشتغلون بهذه الصفة 68.4% عام 2023 (61.9% عام 2022 و56% عام 2021) من إجمالي المشتغلين في الجهة. وترتكز هيمنة هذه الحالة بشكل أكبر في المناطق الحضرية (72.1% عام 2023، و65.2% عام 2022، و63.2% عام 2021)، مقارنة بـ (59.7% عام 2023، و54.1% عام 2022، و43.3% عام 2021 في القرى). في المقابل، السكان النشيطين الذين يشتغلون لحسابهم الذاتي لا يمثلون سوى 31.6% من إجمالي المشتغلين بالجهة (40.3% في القرى و27.9% في الحضري في 2023).

المبيان 5: تطور السكان النشيطين المشتغلين البالغين من العمر 15 سنة فأكثر حسب وسط الإقامة ومعدل الشغل (%) بين 2017 و2023



البطالة

وصل معدل البطالة المسجل بجهة كلميم واد نون خلال سنة 2023، 22,8% (13% على المستوى الوطني)، مسجلاً ارتفاعاً بـ 0,6 نقطة مقارنة بسنة 2022 (11,8% على المستوى الوطني).

استقر عدد السكان النشيطين العاطلين عن العمل عند 31 ألف شخص في عام 2023. ويعود هذا الاستقرار إلى تزايد عدد العاطلين عن العمل في القرى (أي 1000 عاطل آخر بين عامي 2022 و2023 في المناطق القروية). ومن ناحية أخرى، انخفض عدد العاطلين عن العمل في المناطق الحضرية بنحو 1000 شخص خلال نفس الفترة.

تبقى ظاهرة البطالة ظاهرة حضرية بامتياز بجهة كلميم واد نون، حيث تصل معدلات البطالة في المناطق الحضرية والقروية في عام 2023 إلى 25.4% و16.8% على التوالي. علماً أن معدل البطالة في الوسط القروي سجل تفاقماً ملحوظاً مقارنة بعام 2022 (2,7 نقطة)، فيما انخفض في الوسط الحضري بمقدار 0,1 نقطة.

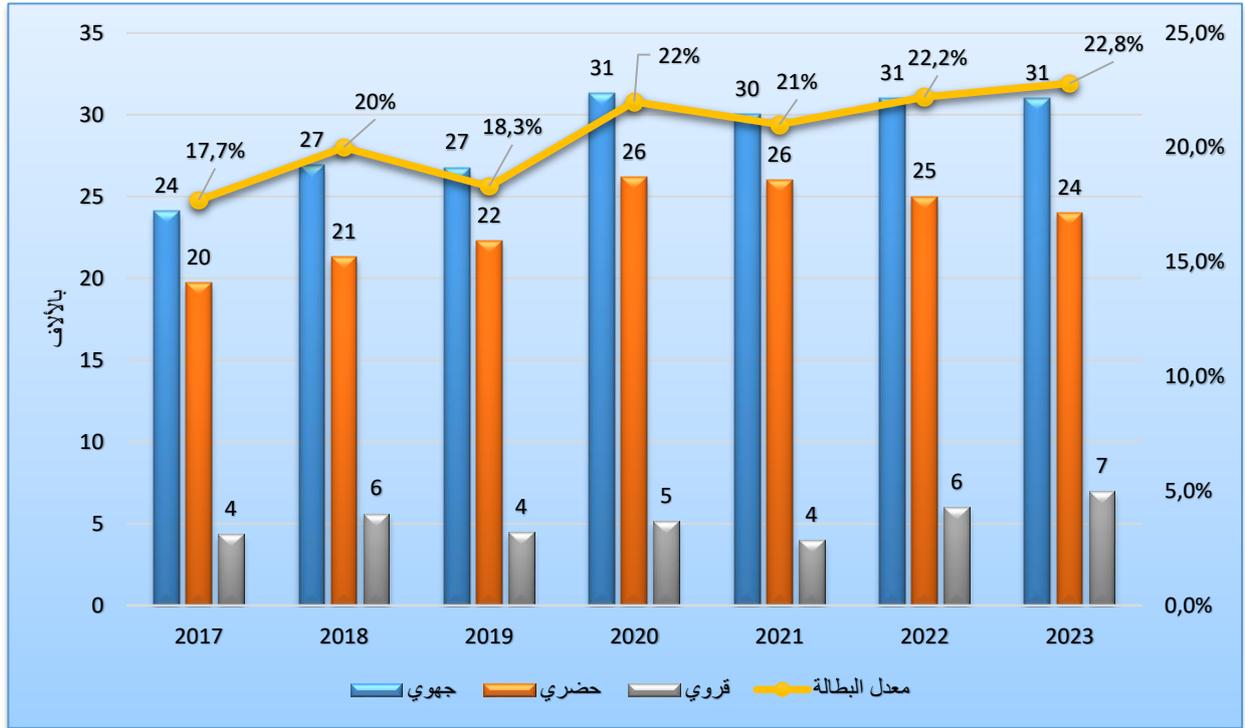
فيما يتعلق بمعدل البطالة حسب الجنس يتضح أن 48.6% من النساء عاطلات عن العمل في عام 2023، مقارنة بـ 49.3% في العام السابق، في حين أن 15.6% فقط من الرجال هم عاطلون عن العمل (14.9% في عام 2022). ولهذا تتأثر النساء بالبطالة أكثر من الرجال بالجهة. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع النساء بمعدلات نشاط (17.1% في عام 2023) وشغل (8.8% في عام 2023) أقل مقارنة بالرجال (65.9% و55.7% في عام 2023 على التوالي)، وهو ما قد يكون بسبب عوامل مثل المسؤوليات العائلية أو صعوبات العثور على عمل.

توزيع البطالة حسب الفئة العمرية يظهر أن هذه الظاهرة تمس بشكل كبير الشباب. حيث أن 62.3% من النشيطين المنتمين إلى الفئة العمرية 15-24 سنة عاطلون عن العمل سنة 2023. وتبلغ نسبة البطالة بين الأفراد المنتمين للفئة العمرية 25-34 سنة 36.5%، وبالنسبة للنشيطين الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و44 سنة تقدر بـ 14.6% خلال نفس العام.

يرتفع معدل البطالة في صفوف الحاصلين على الدبلوم، إذ أن معدل بطالة النشيطين غير المتوفرين على أي شهادة لا يتجاوز 7.7% فيما تصل هذه النسبة إلى 32.9% لدى أصحاب الشواهد. نفس الوتيرة يمكن ملاحظتها سواء بالوسط الحضري والقروي.

المبيان 6: تطور السكان النشيطين العاطلين البالغين من العمر 15 سنة فأكثر حسب وسط الإقامة ومعدل البطالة (%) بين 2017 و

2023





مصلحة الإحصاء

مديرية الجهوية للتخطيط – كلميم

ص.ب: 291 81000 كلميم

الهاتف أو الفاكس: 0528872170

الموقع الإلكتروني: <http://www.hcp.ma/region-guelmim>